



## نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاثنين الدار البيضاء 21-2-2011

"إلهنا ربنا ورب كل شيء، ملائكتنا ومنادينا، كتابنا وبصيرتنا، نورنا ونيراننا، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير"

حضرات السيدات والسادة،

إننا بتنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نعطي دفعة قوية للدينامية الإصلاحية، التي أطلقناها، منذ تولينا أمانة قيادة شعبنا الوفي؛ في تلامس بين الديمقراطية الحقة، والتنمية البشرية والمستدامة.

وعندما نتولى اليوم، إعطاء انطلاقة هذا المجلس، فلأن حرصنا الدائم على نيل الديمقراطية والارتجال، في ترسيخ نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، قد اقتضى الوقت اللازم لنضاج مسار إقامة هذا المجلس، بما يجعل منه مؤسسة للحكامة التنموية الجيدة، علما بأن كل شيء يأتي في أوله.

ومن هنا، فإننا لن نقبل بتحويل هذا المجلس إلى غرفة نائمة. كلا، إننا نريده فضاء جديدا واسعا، يعزز ما توفره دولة المؤسسات، التي نحن لها ضامنون، من هيآت للحوار البناء، والتعبير المسؤول، والتفاعل الإيجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع وأجياله؛ تجسيدا لنهجنا الراسخ في إشراك القوي الحية للأمة في إيجاد إجابات جماعية وخلقة، للقضايا التنموية الكبرى، التي تخص بسامي عنايتنا.

ولذ ننوه بتركيبة المجلس التعددية، التي تجمع بين الفعاليات السوسيو-اقتصادية، والنسيج الجمعي، والكفاءات العلمية والفكرية؛ فإننا نؤكد بأن أعضاء المجلس سواسية لدينا.



وقد ارتأينا تعيين السيد شكيب بنموسى رئيسا للمجلس، والسيد ادريس الكراوي أميناً عاماً له، لما يتحليان به من كفاءة وتجرد وخبرة؛ منتكزين من كافة مكونات المجلس الانحصار في بوثقة عمل جماعي، وجعل المصالح العليا للوطن تسمو فوق كل اعتبار. وإذا كان اختصاص المجلس يكمن في تقديم آراء استشارية، وتقارير استشارية، للحكومة والبرلمان، كفيلة بتقوية عملهما؛ فإننا لن نتوانى في توجيه كل منهما للطلب رأيه، بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، التي تحظى بكامل اهتمامنا؛ باعتبارها جوهر حقوق الإنسان وكرامته، وعماد العدالة الاجتماعية.

وهو ما يقتضي منكم إيلاء العناية القصوى لبلورة ميثاق اجتماعي جديد، قائم على تعاقبات كبرى، كفيلة بتوفير المناخ السليم، لكسب رهان تحديث الاقتصاد، والرفع من تنافسيته، وتحفيز الاستثمار المنتج، والانخراط الجماعي في جهود التنمية، وتسريع وتيرتها؛ بغية تحقيق التوزيع العادل لثمارها، في نطاق الإنصاف الاجتماعي، والتضامن الوطني.

وباعتبار التكوين من صميم صلاحيات المجلس، فإننا ننتصر منكم اقتراح الحلول الناجمة، لمعضلة توفير التكوين المهني، والتعليم التقني للموارد البشرية المؤهلة لسوق العمل، ولمتطلبات الاستراتيجيات القطاعية، والأوراش الهيكلية. هدفنا الأسمى ضمان أسباب العيش الكريم لكافة المغاربة، ولاسيما الفئات المعوزة منهم، وتحقيق تنمية شاملة، كفيلة بتوفير فرص العمل المنتج، وخاصة للشباب، الذي نضعه في صلب سياستنا التنموية.

حضرات السيدات والسادة،

إن عزمنا لراسخ على الدفع قدماً بالنموذج المغربي، الذي نؤكد أنه لا رجعة فيه؛ وأننا لن نكتفي بتحسين مكاسبه، وإنما سنواصل تعهدنا بالتصويب بإصلاحات جديدة، في تجاوب عميق ومتبادل بيننا وبين كافة مكونات شعبنا الوفي.

وبنفس العزم، فإننا حريصون على مواصلة إنجاز الإصلاحات الهيكلية، وفق خارطة صريق واضحة الرؤية والأهداف، عمادها التلاحم الوثيق بين العرش والشعب؛ غايتنا المثلى تمكين كافة المغاربة من مقومات المواطنة الكريمة؛ ضمن مغرب متقدم ومتضامن، كامل الوحدة والسيادة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.